خطبة صلاة الجمعة 21/3/2014 للشَّيخ الطّبيب محمَّد خير الشَّعَّال, في جامع أنس بن مالك، دمشق – المالكي

(أخطاء شائعة– التدليس والتغرير في العقود)

الحمد لله، الحمد لله ثمَّ الحمد لله، الحمد لله نحمده ونستعين به ونستهديه ونسترشده، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيِّئات أعمالنا، من يهدِهِ الله فهو المهتَدِ، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مُرْشِداً، وأشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ سيّدنا محمَّداً عبده ورسوله، وصفيُّه وخليله، خيرُ نبيٍّ اجتباه، هدىً ورحمةً للعالمين أرسله، أرسله بالهدى ودين الحق ليُظهره على الدِّين كلِّه ولو كَرِه الكافرون، ولو كَرِهَ المشركون، ولو كَرِهَ مَن كَرِه، اللَّهم صلِّ على سيّدنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسلِّم.

أمَّا بعد:

فيا عباد الله، أوصيكم ونفسيَ بتقوى الله تعالى، وأحثُّكم وإيَّاي على طاعته، وأستفتح بالذي هو خير:

قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة:286].

وقال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُواْ أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُواْ اللّهَ فَاسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللّهُ وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَى مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران:135].

روى الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسولَ اللهِ صلَّى الله عليه وسلَّم قال: «**إِنَّ العَبْدَ إِذَا أَخْطَأَ خَطِيئَةً نُكِتَتْ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ، فَإِذَا هُوَ نَزَعَ وَاسْتَغْفَرَ وَتَابَ سُقِلَ قَلْبُهُ، وَإِنْ عَادَ زِيدَ فِيهَا حَتَّى تَعْلُوَ قَلْبَهُ، وَهُوَ الرَّانُ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾** [المطففين:14]» [رواه الترمذي].

هذه هي الخطبة السَّابعة في سلسلة: (أخطاء شائعة).

هدف السِّلسلة: السَّعي لتصحيح ما استطعنا من هذه الأخطاء، فإنَّ الله تعالى لا يُهلك قريةً أهلها متناصحون مصلحون: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود: 117].

تتناول السِّلسلة خطأً في العلاقات الأسريَّة مرَّةً, وشعارها: (أسرتي سكني ومسؤوليتي).

وخطأً في معاملاتنا الماليَّة مرَّةً أخرى، وشعارها: (أسواقنا مرآة ديننا).

وخطبة اليوم من النَّوع الثَّاني عنوانها:

(التَّدليس والتَّغرير في العقود)

أيها الإخوة:

الأصل في المعاملات الماليَّة والعقود المبرمة في الأسواق، أنَّها تنشر المحبَّة في المجتمع وتزيد التَّرابط بين أفراده؛ لأنَّ مبناها على قضاء حاجات النَّاس وتيسير مصالحهم ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف:32].

فسائق سيَّارة الأجرة العامَّة يوصلك إلى مكان عملك فيقضي حاجتك وييسِّر أمرك فتشكره وتدعو له، ويبيعك بائع الملبوسات الثَّوب الذي تحتاجه، فيقضي حاجتك وييسر مصالحك وتكون ممتنًّا لفضل، ويداوي الطَّبيب المريض فيسعى في تخفيف ألمه ويجهد في معونته، فيستحق ثناء الخَلْقِ ورضا الخالق.

وهكذا سائر المعاملات التي تُبرم في الأسواق التِّجاريَّة، تغرِس بذار الحبِّ، وتزيد أواصر التَّعاون والتَّقارب بين أفراد المجتمع.

ولكن الأمر يتحوَّل إلى ضده عندما يغرِّر الباعة بالمشترين، ويدلِّس المحامي على الموكِّلين، ويُلَبِّس الموظَّف الأمر على المراجعين. فيغدو السُّوق مكاناً مناسباً لزرع العداوة والبغضاء، وتصبح المعاملات سبباً في بذر الشِّقاق والنِّفاق.

وإنِّي وجدت التَّدليس والتَّغرير في إبرام العقود خطأً شائعاً في معاملاتنا الماليَّة، يفعله كثيرون وينجو منه آخرون.

- فهذا سائق سيَّارة الأجرة تطلب إليه زبونةٌ إيصالَها إلى الحيِّ الفلاني، فيدور فيها أحياءً متعدِّدةً من غير مبرِّرٍ، ثمَّ يوصلها إلى الحيِّ الذي تريد، ليُوْهِمَها بأنَّ المسافة بعيدةٌ والطَّريق شاقَّةٌ ويأخذ منها الأجرة المضاعفة.
- وهذه طبيبة توليدٍ تغرِّر بالمرأة الحامل لتوهمها بضرورة إجراء الولادة القيصريَّة خوفاً على سلامة الجنين، وليس الأمر إلَّا استعجال الطَّبيبة لأنَّها تريد الذَّهاب إلى المشفى الثَّانية واللَّحاق بالمريضة في تلك المشفى لتتقاضى الأجور المضاعفة.
- وهذا تاجرٌ يبيع بالمفرَّق، يأخذ من تاجر الجملة ويوهمه أنَّه سيُرسل له ثمن البضاعة حين استلامها، فإذا استلمها ووضعها في مستودعاته سلَّمه ربع الثَّمن، وأجَّل الباقي إلى شهرٍ أو شهورٍ.
- وكثيرٌ من دورات المبيعات تعلِّم المنتسبين إليها كيف يُقْنِعُون الزَّبائن بحاجتهم للسِّلعة المعروضة، ولو لم يكونوا محتاجين إليها حقيقةً، فتدرِّبهم على التَّدليس والتَّغرير.
- وهذا مهندسٌ يتسلَّم شقَّةً سكنيَّةً لإعادة إكسائها، ويُوهِم الزَّبون أنَّه سيكسوها له في ستَّة أشهرٍ، ثمَّ تبقى ورشاته بها سنةً أو سنةً ونصف، يخاف إنْ صدق معه بالمدَّة من أوَّل العقد أن ينسحب الزَّبون إلى مهندسٍ غيره.
- وهذه أغلفةٌ لبعض مأكولات الأطفال لها حجومٌ كبيرةٌ تغري الطِّفل بامتلائها، فإذا اشتراها وفتحها لم يجد إلَّا قِطَعاً قليلةً، وقد امتلأ الكيس هواءً.
- وهذا طبيب أسنانٍ تراجعه مريضةٌ شابةٌ لعلاج نخرٍ في أسنانها، فيتمتم ويحوقل لِمَا يرى أسنانها، فتضطرب الفتاة وتسأله عن الأمر، فيقول: إنَّ لون أسنانها أقلقه، وأنَّها بحاجةٍ إلى تبييض الأسنان، وأنَّه بإمكانه أن يخدمها في هذا الأمر، فتوافق المسكينة، ولم يفعل ما فعل إلَّا لجني المال وكسب النُّقود.
- وهذا مكتبٌ عقاريٌّ يأتيه الزَّبون ليخبره بعزمه على بيع شقته وليعلمه بثمنها، فيبخس له بالأسعار ويقلِّل له من حركة العقارات ليدعوه إلى بيعها بسعرٍ أقل، فإذا كان الزَّبون من المشترين طارت الأسعار واشتعلت السُّوق.
- وهذا مصلِّحٌ للقطع الكهربائيَّة يطلب إليه الزَّبون صيانة المسجلة، فيفتحها ويجد عطلاً بسيطاً لا يأخذ من وقته إلَّا دقائق معدوداتٍ، فيطلب إلى الزَّبون إبقاء المسجل عنده لِعِدَّة أيَّامٍ لأنَّها

بحاجةٍ إلى إعادة لفِّ المحرِّك، ويعود الزَّبون بعد أيَّام فيوهمه المصلِّح أنَّه فعَلَ ويتقاضى منه الأجرة المحرَّمة.

وهكذا تكثر صور التَّدليس والتَّغرير في العقود، فينال المدلِّسون إثماً، ويخلطون مالهم الحلال بالحرام، وينزعون الثِّقة من بين أفراد المجتمع، فيتوجس المرء خيفةً من أقرب المقرَّبين، ويظنُّ الغدر من أصلح الصَّالحين.

أيها الإخوة:

يقول فقهاء الشَّريعة والقانون: لا تتحقَّق الإرادة العقديَّة إلَّا بالرِّضا الكامل، وإنَّ التَّدليس أو التَّغرير يُزيل الرِّضا أو ينقصه، والأصل أنَّ العقود لا تكون صحيحةً إلَّا عن تراضٍ، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء:29]، وقال سبحانه: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء:4].

وقال النَّبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: «**إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ**» [رواه ابن ماجه]، وقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطِيبِ نَفْسٍ مِنْهُ**» [رواه البيهقي في شعب الإيمان].

التَّدليس أو التَّغرير: هو إغراء العاقد وخديعته لِيُقْدِمَ على العقد ظاناً أنَّه في مصلحته، والواقع خلاف ذلك.

وهذه أنواعٌ ثلاثةٌ من أنواع التَّدليس أعرضها عليكم، لِيَعلمها من لم يكن بها عالماً فيجتنبها، وليتركها من كان مقيماً عليها، لأنَّ سلسلة أخطاء شائعة هي دعوةٌ للعمل بعد العلم.

التَّدليس الفعلي، والتَّدليس القولي، والتَّدليس بكتمان الحقيقة.

أمَّا التَّدليس الفعلي: فهو إحداث فِعْلٍ في المعقود عليه ليَظهر بصورةٍ غيرِ ما هو عليه في الواقع، أي: أنَّه تزوير الوصف في المعقود عليه، أو تغييره بقصد الإيهام، كتوجيه البضاعة المعروضة للبيع بوضع الجيد في الأعلى، وكالتَّلاعب بعدَّاد السَّيارة؛ لتَظهر بأنَّها قليلة الاستعمال.

وأمَّا التَّدليس القولي: فهو الكذب الصَّادر من أحد العاقدين، أو ممَّن يعمل لحسابه حتَّى يحمل العاقد الآخر على التَّعاقد ولو بغبنٍ، كأن يقول البائع أو المؤجِّر للمشتري أو للمستأجر: هذا الشَّيء يساوي أكثر ولا مثيل له في السُّوق، أو دُفِعَ لي فيه سعر كذا فلم أقبل، ونحو ذلك من المغريات الكاذبة.

وأمَّا التَّدليس بكتمان الحقيقة: فهو إخفاء عيبٍ في أحد العِوضين، كأن يكتم البائع عيباً في المبيع، كاهتراءٍ في طَرَفِ الثَّوب، أو إشارة حجزٍ موضوعةٍ على الدَّار المبيعة..

والتَّدليس والتَّغرير حرامٌ شرعاً باتفاق الفقهاء لأنَّه غشٌّ وخداعٌ، قال النَّبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: «**الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، وَلاَ يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ بَاعَ مِنْ أَخِيهِ بَيْعًا فِيهِ عَيْبٌ إِلاَّ بَيَّنَهُ لَهُ**» [رواه ابن ماجة]، وقال صلَّى الله عليه وسلَّم: «**مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا**» [رواه مسلم].

ويُعطي التَّدليس العاقد حقَّ فسخ العقد، أو إمضائه، أو الرُّجوع بالنُّقصان الذي أصاب ما اشترى على تفصيلٍ بين الفقهاء...

ولا فرق في التَّدليس بين أن يصدر من أحد العاقدين، أو مِن شخصٍ آخر أجنبيٍّ عنهما،كالدَّلَّال ونحوه إذا كان بتواطؤٍ مع أحد العاقدين.

ونصَّ القانون المدنيُّ السُّوريُّ على التَّدليس من أحد المتعاقدين أو من غير المتعاقدين، وجعل التَّدليس موجباً لخيار المدلَّس عليه وإعطائه الحقَّ في إبطال العقد إذا كانت الحيل المستخدمة من الجسامة بحيث لولاها لَمَا أبرم الطَّرف الثَّاني العقد.

أيها الإخوة:

التَّغرير والتَّدليس في المعاملات الماليَّة خطأٌ شائعٌ، والصَّواب البيان والإفصاح للزَّبون، والرَّازق هو الله، ودرهمٌ فيه بركة الحلال ورضا المتعاقدَين خيرٌ من عشرة مغموسةٍ بوحل الحرام وسخط المتعاقدين.

نسأل الله تعالى أن يعيننا على تصحيح أقوالنا وأفعالنا حتى يعجِّلَ لنا بالفرَج.

والحمد لله رب العالمين